

العلاقة بين السلطة والرأي العام في العصر الراشدي

م. د. علي دهش حلو الكرعاعي

الجامعة المستنصرية – كلية التربية الأساسية

قسم التاريخ

(07803645231)

Alidhash.edbs@uomustansiriyah.edu.iq

العلاقة بين السلطة والرأي العام في العصر الراشدي

م. د. علي دهش حلو الكرعوي

الملخص:

تعد دراسة العلاقة بين السلطة والرأي العام من الدراسات الهامة في التأريخ الإسلامي ولاسيما في العصر الراشدي لما تميز به هذا العصر من خصوصية وذلك لقربه من عصر النبوة ولكونه عصر التأسيس لهذا علاقة، ويرى الباحث ان هذه العلاقة يمكن دراستها من خلال التركيز على أبرز مظاهرها وهي تتلخص بدراسة انقسام الرأي العام حول مسألة تداول السلطة وأثر هذا الانقسام في الشرعية والمعارضة، وأهمية الرأي العام في نظر السلطة وضرورة مداراته، على الرغم من إقصاءه عن النقاشات السياسية وذلك لأن السلطة ومنذ البداية انحصرت بعدد محدود من الشخصيات القرشية تحت عنوان الخلافة القرشية، وصولاً الى دور الرمز في صناعة الرأي العام.

الكلمات المفتاحية: تداول السلطة، الرأي العام، الخلافة القرشية.

Relationship Between Authority and Public Opinion in Al-Rashidun era

Dr. Ali Dahash Hilu

Al-Mustansiriyah University

Abstract

The Study of relationship between authority and public opinion is considered one of the most important studies in Islamic history particularly in Al-Rashidun era for the particularity of this era because of its proximity to the prophecy era and because it is the founding era. The researcher found out that the study of such relation can be done through the focus on division of public opinion about power transformation and the effect of this division on illegality and opposition , as well as the importance of public opinion in the view of authority and the necessity of taking it in consideration , in spite of its exclusion from political arguments because that from the beginning authority was limited to a limited number of karishi personalities under what is called Karishi caliphate down to the role of symbol in shaping the public opinion.

Key Words: Transfer of authority, Public opinion, Karishi caliphate

تُعد دراسة العلاقة بين السلطة والرأي العام حول مسألة تداول السلطة في المدة موضوع الدراسة في غاية الأهمية ، ليس لندرة هكذا دراسات فحسب وإنما لخصوصية العصر الراشدي لكونه عصر التأسيس والتأصيل لهذه العلاقة ، والتي لا يوجد لها قوانين أو آليات ثابتة لتحديد طبيعة العلاقة بينهما، ولذلك كانت هذه العلاقة غير ثابتة ومختلفة ، تتعلق في الغالب بشخصية الخليفة وطبيعة الأحداث في عصره.

وبما أن السلطة كانت منحصرة منذ البداية بأشخاص معدودين كانوا في أفضل الأحوال ستة أشخاص كما في مجلس شورى الستة ، فإن الرأي العام الذي تستهدفه هذه الدراسة ليس بالضرورة ما يصدر عن عامة المسلمين ، وإنما هو الفكرة أو الحدث الذي يتفاعل معه عدد منهم يؤثر في مسار الأحداث العامة ، بلحاظ أن الرأي العام الإسلامي لم يكن موحداً طوال هذه المدة ، إذ انقسم على نفسه إزاء السلطة المتمثلة بمنصب الخلافة التي انحصرت بأشخاص قرشيون كما انحصرت بالمدينة المنورة التي مثلت عامة المسلمين سياسياً ودينياً.

تمحورت الدراسة على عدة محاور يرى الباحث أنها أبرزت طبيعة العلاقة بين السلطة والرأي العام وهي: انقسام الرأي العام حول تداول السلطة واثره في الشرعية والمعارضة ، وأهمية الرأي العام ومداراته في نظر السلطة ، وكيف تم اقضاءه عن نقاشات تداول السلطة ، وصولاً إل دور الرمز في صناعة الرأي العام ، وقد اعتمد الباحث على مصادر متنوعة كمصادر التاريخ العام ، والطبقات والفرق الإسلامية وغيرها من المصادر .

أولاً: انقسام الرأي العام حول تداول السلطة واثره في الشرعية والمعارضة:

أشارت بعض الروايات إلى وجود بوادر لانقسام الرأي العام اتضحت ملامحه والنبى (ﷺ) لم يزل على قيد الحياة ، لكن هذا الانقسام لم يكن بالوضوح الذي ظهر إلى العلن بعد وفاة النبي (ﷺ) مباشرةً، ولعل في مقدمة تلك الملامح هو اشتراط بعض زعماء القبائل على النبي (ﷺ) منحهم السلطة السياسية بعد وفاته مقابل دخولهم الإسلام ، إلا أن النبي (ﷺ) رفض طلبهم لأن خلافته مشيئة إلهية لا يستطيع البت بها بنفسه. (ابن هشام ، السيرة النبوية ، مج ٢، ص ٤٨٠؛ البلاذري ، فتوح البلدان ، ص ٥٩؛ القمي ، تفسير القمي ، ص ١٦٧).

وبحسب روايات أخرى أشارت إلى وجود مجموعة من الصحابة تعاهدوا على حرمان بني هاشم خلافة النبي (ﷺ)، بعد أن لاحظوا وجود توجه لدى النبي (ﷺ) من خلال الكثير من الأحاديث والمواقف التي دللت على استخلاف الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) ، الأمر الذي جعل النبي (ﷺ) يوضح لهم

العلاقة بين السلطة والرأي العام في العصر الراشدي

بأن ذلك بأمر الله سبحانه ، ولم يكن ميولاً شخصية بسبب القرابة كما فهموها هم. (سليم بن قيس ، كتاب سليم ، ص ١٥٤؛ اليعقوبي ، تاريخ ، ج ٢، ص ٧٦؛ النسائي ، خصائص الإمام علي ، ص ٧٠).

إن وجود تكتل من بعض الصحابة لهذا الغرض كان يقابله تكتل آخر إنتف حول علي (عليه السلام) في حياة النبي (ﷺ) وكانوا يُسمون بشيعة علي منذ ذلك الحين ، وقد اتجه هذان التكتلان شيئاً فشيئاً إلى المواجهة العلنية لاحقاً ، فبينما نجح بعض الصحابة - وبحسب العديد من الروايات - من الوقوف حائلاً بين النبي (ﷺ) وبين كتابة وصيته فيما عُرف تاريخياً برزية الخميس ، تمسك مؤيدوا علي (عليه السلام) بموقفهم وهذا ما ظهر للعلن في أحداث السقيفة. (ابن سعد ، الطبقات الكبرى، ج ٢، ص ٣٧٠-٣٧١؛ البخاري ، صحيح البخاري ، ص ١٠٣١-١٠٣٢؛ النويختي ، فرق الشيعة، ص ١٧-١٨).

كان المجتمع الإسلامي آنذاك مكوناً من مكونين رئيسيين يجتمعان تحت عنوان الدين والعقيدة، ويختلفان في مفاهيم أساسية قائمة على التفاضل والتفاخر ونصرة الدين والقرابة من النبي (ﷺ)، فبينما حاز الأنصار فضيلة نصرة النبي (ﷺ) والدين والسبق في دخول الإسلام وغالبية قريش لم تنزل على مواقفها العدائية آنذاك ، لم يكن أمام المهاجرين سوى الاحتجاج بقرابتهم من النبي (ﷺ)، منطلقين من رؤية قبلية لترسيخ هذا المعنى ، وهذا ما اتضح جلياً في نقاشات الطرفين في سقيفة بني ساعدة. (ابن هشام ، السيرة النبوية ، مج ٢، ص ٥٥٣-٥٥٤؛ البخاري ، صحيح البخاري ، ص ١٢٠٧).

جاء موت النبي (ﷺ) إيذاناً بظهور هذه الانقسامات ، إذ سارع الأنصار - تحت ضغوط عوامل عديدة - إلى عقد اجتماع في سقيفة بني ساعدة لتقديم مرشحهم (سعد بن عباد) لخلافة النبي (ﷺ)، وفور وصول الخبر إلى زعماء المهاجرين سارعوا إلى السقيفة ليحاججوا الأنصار ونجحوا بفرض مرشحهم (أبو بكر) تحت عنوان قرشية الخلافة، مُستفيدين من انقسام الأنصار على أنفسهم، وانشغال بني هاشم وأنصارهم بتجهيز النبي (ﷺ) ودفنه. (الزبير بن بكار ، الأخبار الموقفات، ص ٥٨٣-٦٠١؛ ابن الجوزي ، المنتظم، ج ٤، ص ٦٥-٦٦؛ ابن الاثير، الكامل في التاريخ، ج ٢، ص ١٨٨-١٨٩).

كانت نقاشات السقيفة هي المناسبة الأكثر وضوحاً لظهور هذا الانقسام في الرأي العام الإسلامي، حتى وُصفت بأنها أول خلاف حدث في الإسلام بعد النبي (ﷺ)، إذ كان أول خلاف بين المسلمين هو اختلافهم في الإمامة. (الاشعري، مقالات الإسلاميين، ص ٩؛ المسعودي، التنبيه والاشراف، ص ٢٦٣).

لم يُنه وصول أبي بكر لمنصب الخلافة انقسام الرأي العام حولها، بل على العكس من ذلك، فما أن بُوع واستقر أمره، ندم قوم كثير من الأنصار على بيعته ولأم بعضهم بعضاً، وذكروا علي بن أبي طالب وهنقوا باسمه، وجزع لذلك المهاجرون وكثر في ذلك الكلام، ووصل الحال بالطرفين بتهديد بعضهم البعض، فبينما قام خطيب الأنصار (الحباب بن المنذر) بتحريض الأنصار على طرد المهاجرين من

العلاقة بين السلطة والرأي العام في العصر الراشدي

المدينة ، قابله بعض المهاجرين بتحريض قريش على الأنصار والدعوة إلى تصفية زعيمهم سعد بن عبادة. (الزبير بن بكار، الأخبار الموفقيات ، ص ٥٨٣؛ اليعقوبي، تاريخ، ج ٢، ص ٨٤؛ الطبري ، تاريخ ، ج ٣، ص ٢٢٠).

وقد تنبه الخليفة والمقربون منه إلى خطورة انقسام الرأي العام لاسيما بوجود بوادر تقارب بين الأنصار وبني هاشم، وهذا ما يؤثر على مكانة الخلافة والطعن بشرعيتها، فعملوا على شق صفوف الأنصار -مع إدراكهم بوجود خلافات قديمة بين الأوس والخزرج- وهذا ما اتضح في خطبة أبي بكر في السقيفة إذ جاء فيها: إن هذا الأمر ان تطاولت إليه الخزرج لم تقصر عنه الأوس، وإن تطاولت إليه الأوس لم تقصر عنه الخزرج، في إشارة واضحة لإذكاء الخلافات وشق صفوف الأنصار. (الجاحظ، البيان والتبيين، ج ٣، ص ٥٢٧-٥٢٨).

كما حاولوا احتواء معارضة بني هاشم من خلال محاولة استمالة العباس بن عبد المطلب ليكون إلى جانب الخليفة وأن يكون له نصيب في السلطة ، وبحسب الرواية فإن قوماً من المهاجرين والأنصار تخلّفوا عن بيعة أبي بكر ومالوا مع علي بن أبي طالب، فأرسل أبو بكر إلى عمر بن الخطاب وجماعة ، ليستشيرهم ، فأشاروا عليه أن يلقى العباس بن عبد المطلب ويستميله ليقطع بذلك ناحية علي بن أبي طالب ويكون ذلك حجة لهم على علي (عليه السلام) إذا ما وافق العباس على طلبهم ، لكن العباس رفض وردّ عليهم بأحقية بني هاشم في خلافة النبي (ﷺ). (اليعقوبي ، تاريخ، ج ٢، ص ٨٤-٨٥).

تبين مما سبق كيف انقسم المسلمون على انفسهم حول خلافة النبي (ﷺ)، وكيف تحولوا إلى ما يشبه الأحزاب السياسية التي تنطلق من رؤية مختلفة للسلطة السياسية، وقد استمر هذا الانقسام طوال المدة مدار البحث، إذ كان يظهر أحياناً على شكل نقاشات حادة، أو معارضة حقيقية للسلطة، ليتطور لاحقاً إلى ثورة مسلحة، فالانقسام الذي حصل أيام الخليفة الأول استمر أيام الخليفة الثاني، فبواذر الاعتراض على قرار أبي بكر بالعهد لعمر بالخلافة وأن كان مبكراً، إلا أن صرامة الخليفة عمر وشدته في التضييق على المعارضة جعلها منحصرة في إطارها النظري، مؤجلة رغبتها في طرح مرشحها إلى ما بعد موت الخليفة عمر. (ابن هشام ، السيرة النبوية ، مج ٢، ص ٥٥١؛ ابن سعد ، الطبقات الكبرى ، ج ٣، ص ١٠٦؛ البلاذري ، أنساب الأشراف ، ج ١٠، ص ٨٩).

وقد ساهمت الطريقة التي اقترحتها عمر لانتقال السلطة من بعده بتعميق الانقسام، فجعلها شورى بين ستة من الصحابة جعلت كل واحد منهم يرجوها لنفسه ويرجوها له قومه، وقد أشارت العديد من الروايات إلى هذا المعنى وهو ما يوضح مدى الانقسام آنذاك لكثرة من يُرشح للخلافة ويرى نفسه مؤهلاً لها، ولذلك كان هؤلاء في طليعة المحرضين على عثمان أيام خلافته، وقد ساهم تحريضهم عليه على

العلاقة بين السلطة والرأي العام في العصر الراشدي

ترسيخ الانقسام وتأثر الأمصار الإسلامية ودخولها على خط المواجهة مع الخليفة. (اليقوبي ، تاريخ ، ج ٢ ، ص ١٢٢؛ الجوهرى ، السقيفة وفدك ، ص ٨٥؛ ابن عبد ربه ، العقد الفريد ، ج ٤ ، ص ٢٦٩).

ترسخ الانقسام بعد مقتل الخليفة عثمان ، ولم ينته بمبايعة الإمام علي (عليه السلام) بالخلافة ، وعلى الرغم من أن بيعته كانت مختلفة وهي أقرب للانتخاب الحر دون عهد أو ضغوط أو شروط ، إلا أن العديد من الصحابة وفي مقدمتهم بقية أهل الشورى سرعان ما أعلنوا تمردهم على الخليفة ، كما تمرد معاوية بن أبي سفيان في بلاد الشام ، ودارت بين الخليفة علي (عليه السلام) وبينهم وقائع معروفة في تاريخ الإسلام. (اليقوبي ، تاريخ ، ج ٢ ، ص ١٢٥).

إن هذا الانقسام بطبيعة الحال أثر تأثيراً مباشراً في الرأي العام ، من خلال فرز المواقف السياسية ، والتي تطورت لاحقاً إلى حركات مسلحة استطاعت -ومنذ عهد الخليفة الثالث- أن تكون كلمة الفصل للسياق بدلاً من النقاشات السياسية ، وكان تأثير ذلك كبيراً على الرأي العام في الأمصار الإسلامية ، بعد أن كانت نقاشات السلطة منحصرة في المدينة ، وبحسب إحدى الروايات فإن المعترضين على عثمان - على سبيل المثال - كانت لديهم أهواء متفرقة ، فبينما كان أهل مصر يميلون إلى علي (عليه السلام) ، كان أهل الكوفة مع الزبير ، وأهل البصرة مع طلحة. (الطبري ، تاريخ ، ج ٤ ، ص ٣٤٩؛ ابن كثير ، البداية والنهاية ، ج ٧ ، ص ١٦٦).

يلاحظ الباحث في تاريخ المدة موضوع البحث أن انقسام الرأي العام ازداد تدريجياً مع كل تجربة جديدة لانتقال السلطة ، ولذلك كانت كل تجربة تمثل ولادة فرقة جديدة وانقسام جديد ، وهذا ما لاحظته مؤلفي كتب الفرق الإسلامية ، والأحكام السلطانية ، وبالتالي فإن الانقسام ترسخ أكثر فأكثر ، وعادة ما يكون نتيجة حتمية لمعارضة فئة من المسلمين لطريقة انتقال السلطة أو الاعتراض على شخص الخليفة.

كان لانقسام الرأي العام أثر كبير في مفهومي الشرعية والمعارضة ، إذ كان للرأي العام دور هام في منح الشرعية للخليفة ، وهذا ما تمثله البيعة العامة وعادة ما يكون مكانها المسجد الجامع ، فالبيعة العامة في مضمونها تعني موافقة وإقرار الرأي العام بسلطة الخليفة وشرعيته ، وبما أن الخلاف حصل بين الصحابة حول الخلافة ، فهذا ما جعل الرأي العام منذ البداية منقسم على نفسه بين منح الشرعية للخليفة أو الوقوف مع المعارضة ، إذ أن انقسام كبار الصحابة رافقه بطبيعة الحال انقسام المجتمع الإسلامي ، ومجتمع المدينة بشكل أخص ، وكان للرأي العام دوره الحاسم في مسار الأحداث التي كانت بحاجة إلى دعمه ، وقد أشارت إحدى روايات أحداث السقيفة إلى هذا المعنى ، إذ أن قبيلة (أسلم) كان لها دور حاسم في بيعة أبي بكر ، وبحسب هذه الرواية فإن أسلم أقبلت بجماعتها حتى تضايقت بهم السكك ، فبايعوا أبا بكر ، فكان عمر يقول: ما هو إلا أن رأيت أسلم ، فأيقنت النصر ، فمبايعة أسلم ساهمت

العلاقة بين السلطة والرأي العام في العصر الراشدي

بتقوية جانب أبي بكر ثم بايعه الناس. (الطبري ، تاريخ ، ج ٣ ، ص ٢٢٢ ؛ ابن أبي الحديد ، شرح نهج البلاغة ، ج ٢ ، ص ٢٨٥).

ويتضح من هذه الرواية أن الكثرة العددية لقبيلة أسلم شكّلت رأياً عاماً في المدينة أو عند المجتمعين في السقيفة على أقل تقدير ، وبذلك كان حضورهم المكان أمراً حاسماً لقلب الرأي العام لصالح مبايعة أبي بكر بعد دخوله وجماعة من المهاجرين بنقاشات حادة مع الأنصار.

لم يتفاعل الرأي العام مع معارضة أبي بكر وعمر على الرغم من وجود معارضة لهما قادها صحابة كبار لهم مكانتهم الكبيرة لدى المسلمين، وربما ذلك راجع لأسباب عديدة منها إقصاء الرأي العام عن نقاشات تداول السلطة ، ومنها شدة وصرامة السلطة في التعامل مع المعارضة وهذا ما جعل المعارضة تتكفى على نفسها لاسيما في عهد أبي بكر وعمر ، بينما تفاعل الرأي العام وتدخل بشكل مباشر أيام خلافة عثمان بن عفان، ومنذ اليوم الأول لخلافته عندما اعترض البعض على عثمان لجلوسه في الموضع الذي كان رسول الله (ﷺ) يجلس فيه خلافاً لما كان عليه الخليفين من قبله. (اليقوبي ، تاريخ ، ج ٢ ، ص ١١٣).

وكان لبعض كبار الصحابة دور كبير في تأليب الرأي العام ضد الخليفة عثمان ، كأبي ذر وعمار والزبير وطلحة وعائشة ، إلى الحد الذي جعل الكثير من المسلمين يتوجهون إلى المدينة لمطالبة الخليفة بالتخلي عن منصبه وهي المرة الأولى التي تصل فيها مطالب المعارضة إلى هذه الدرجة بتأييد شريحة كبيرة من الرأي العام ، وبالتالي فقد الخليفة التأييد لاستمرار شريحة الخلافة، إذ لم ينصره - في حصاره الأخير - المهاجرون والأنصار ، وكانت نتيجة ذلك مقتل الخليفة بعد أن رفض مطالب الثوار ، وهي المرة الأولى التي يقتل فيها الخليفة على أثر ثورة بهذا المستوى كان لتأليب الرأي العام فيها دور كبير في مجرياتها. (ابن سعد ، الطبقات الكبرى ، ج ٣ ، ص ٤٠ ؛ الزبير بن بكار ، الأخبار الموفيات ، ص ١٥٤ ؛ ابن قتيبة ، الإمامة والسياسة ، ج ١ ، ص ٣٦).

اتضح تدخل الرأي العام مرة أخرى وبشكل كبير في تأييد اختيار الإمام علي (عليه السلام) للخلافة، في حالة فريدة إذ هي المرة الأولى التي اشترك فيها عامة الجمهور في اختيار الخليفة ، وقد صوّرت العديد من الروايات مشهد البيعة وكأنه أشبه باستفتاء عام شارك فيه الجميع دون أن يدعوهم أحد لذلك ، وسط أجواء من الابتهاج والفرح. (الطبري ، تاريخ ، ج ٤ ، ص ٤٣٤ ؛ الشريف الرضي ، نهج البلاغة ، ص ٣٨٠ ؛ ابن الطقطقي ، الفخري ، ص ٨٤-٨٥).

إن الرأي العام الذي تشكّل أيام الخليفة عثمان وأطاح به ، لم يتوقف زخمه وتأثيره بعد مقتل الخليفة ، وإنما شكّلوا لاحقاً رأياً عاماً وصوتاً عالياً داخل الكوفة بين مؤيدي الخليفة علي بن أبي طالب (عليه السلام)،

العلاقة بين السلطة والرأي العام في العصر الراشدي

وقد أشارت الروايات إلى هذا المعنى ، فعند وصول رسول معاوية -أبو مسلم الخولاني- إلى الكوفة للوساطة ومطالبة علي (عليه السلام) بدفع قتلة عثمان لمعاوية دخل مسجد الكوفة فإذا هو بزهاء عشرة آلاف رجل ، قد لبسوا السلاح ، وهم ينادون: كُنا قتلة عثمان ، فقال أبو مسلم لعلي (عليه السلام): إني لأرى قوماً مالك معهم أمر. (الزبير بن بكار ، الأخبار الموفقيات، ص ٢٣٨).

وهذه الرواية وإن كانت تتحدث عن ترمّت الأطراف المتصارعة بمواقفها ، إلا أنها توضح أن القصاص من عثمان لم يكن عملاً فردياً، بل عمل جماعي له مؤيدين ، وهذا ما سرّع من المواجهة بين الخليفة ومعاوية الذي تظاهر بطلب الثأر للخليفة المقتول ، والمتتبع لأحداث الحروب التي خاضها الإمام علي (عليه السلام) أيام خلافته يتضح من خلالها موقف الرأي العام بأوضح صورة ، وأوضح انقسام ، فبينما شكّلت مسألة نصرة شرعية الخلافة رأياً عاماً لدى أنصار الشرعية ، كان الثأر لعثمان يجمع المتحالفين ضد شرعية الخلافة ، وكان لسياسة الإمام علي (عليه السلام) أثرها في فرز تلك المواقف ، إذ شرع منذ مبايعته بالخلافة بعزل عمّال عثمان عن الأمصار ، وفي مقدمتهم معاوية بن أبي سفيان ، فدخل عليه المغيرة بن شعبة وطلب منه أن يُقرّ العمال على عملهم لاسيما معاوية لأنه في أهل الشام مسموع منه لكن الإمام علي (عليه السلام) رفض مشورة المغيرة. (اليقوي ، تاريخ ، ج ٢، ص ١٢٤؛ المسعودي ، مروج الذهب ، ج ٢، ص ٢٨٧).

وتُمثّل مشورة المغيرة ورأيه في مسألة عزل عمال عثمان على الأمصار قراءته الواقعية لاستقرار الأوضاع وكسب ولاة عثمان إلى جانب الخليفة ، لكن الإمام علي (عليه السلام) كان ينظر لهذا الأمر من زاوية أخرى ، فهؤلاء العمال وصلوا لمناصبهم دون استحقاق ، وبعضهم كان سبباً مباشراً في نعمة الناس على الخليفة عثمان.

ثانياً: إقصاء الرأي العام عن نقاشات تداول السلطة:

لم يشارك الرأي العام مشاركة فعلية في اختيار الخليفة ، ولم يكن له رأي في هذا المجال سوى تفاعله مع هذا الطرف أو ذلك ، وهذا ما سبب انقساماً كبيراً في المجتمع إزاء الأحداث التي ترافق عملية انتقال السلطة والأحداث اللاحقة ، إلا أن الجمهور الإسلامي لم يختار لنفسه هذا الخيار وإنما فُرض عليه ، إذ وجد نفسه خارج دائرة المشورة منذ وقت مبكر انطلاقاً من قرشية الخلافة واستئثار النخبة القرشية بالسلطة السياسية.

وسواء تم الاحتجاج بأحاديث نبوية تحدثت عن قرشية الخلافة لدحض حجج الأنصار في السقيفة أم لم يحدث ذلك ، إلا أن وجود هكذا أحاديث في الموروث الإسلامي أمر متفق عليه ، ومضمون هذه الأحاديث أن الخلافة في قريش والناس تبع لهم ، وأن الأمراء منهم ، كما حدّرت من مخالفة قريش

العلاقة بين السلطة والرأي العام في العصر الراشدي

ومعاداتهم (البخاري ، صحيح البخاري ، ص ٦٢١؛ مسلم ، صحيح مسلم ، ص ٧٠٦؛ الحاكم النيسابوري ، المستدرک علی الصحیحین ، ج ٥، ص ٧٠٢)، ومثل هذه الأحاديث كثيرة وهي موضع اتفاق بين المسلمين مع اختلاف جوهری فی تحديد القرشي المستحق للخلافة- فالنص علی علي (عليه السلام) والأئمة من ولده فی الرؤية الشيعية للأئمة الاثنا عشر (الكليني ، أصول الكافي ، ج ١، ص ١٧٣-١٧٨؛ الصدوق ، علل الشرائع ، ج ١، ص ١٩٥؛ المفيد ، أوائل المقالات، ص ٤٢-٤٥) تلتقي مع بشارة النبي (ﷺ) بتولي اثنا عشر خليفة كلهم من قريش بحسب المصادر السننية لأنها فی حقيقتها حصرت الخلافة فی قريش (البخاري ، صحيح البخاري ، ص ١٢٧٤؛ مسلم ، صحيح مسلم، ص ٧٠٦-٧٠٧؛ الترمذي، سنن الترمذي ، ص ٦٠٩).

إن ما حصل فی سقيفة بني ساعدة هو التجربة العملية الأولى فی تثبيت أسس نظرية الخلافة القرشية، فالانتساب إلى قريش كانت من أبلغ حجج زعماء المهاجرين علی الأنصار، وأكثرها أثراً، فهم من عشيرة النبي (ﷺ)، وأوسط العرب نسباً، والعرب لا تعرف هذا الأمر - أمر الخلافة - إلا لهذا الحي من قريش (الطبري، تاريخ، ج ٣، ص ٢٠٥-٢٠٦)، وسواء كانت هذه النظرية مبنية علی وجود أحاديث نبوية تؤكدھا وتوصل لها، أم كونها نظرية انطلقت من رؤية قبلية ابتكرها الزعماء القرشيون للوصول إلى غايتهم فی خلافة النبي (ﷺ) (إبراهيم محمود، الفتنة المقدسة ، ص ٧٨؛ مصطفى حلمي، نظام الحكم فی الفكر الإسلامي ، ص ٣٨) إلا أنها نجحت فی تثبيت القواعد الأساسية والتأصيل لقرشية الخلافة التي أصبحت منذ ذلك الحين شرطاً أساسياً من شروط الإمامة (الماوردي، الأحكام السلطانية، ص ٦-٧؛ أبو يعلى ، الأحكام السلطانية ، ص ٢٠).

ساهمت نظرية الخلافة القرشية بإقصاء الرأي العام عن نقاشات تداول السلطة بشكل نهائي، وأصبحت الخلافة وكأنها شأن قريش لا دخل للأمة فيه، وقد ترسخت هذه الرؤية شيئاً فشيئاً ، فعهد الخليفة الأول للخليفة من بعده حدث وسط اعتراضات تكاد تكون محدودة ، وإن وُجدت فهي صادرة عن شخصيات قرشية بالدرجة الأولى (ابن سعد ، الطبقات الكبرى، ج ٣، ص ١٠٦؛ الطبري ، تاريخ ، ج ٣، ص ٤٣٣)، ومما يؤكد أن موضوع الخلافة شأن قرشي هو قول الخليفة عمر لابن عباس في حديثه عن أحداث السقيفة بأن قريش هي التي اختارت لنفسها فوفقت وأصابته (مؤلف مجهول ، أخبار الدولة العباسية ، ص ٣٣)، وقد ساهم الخليفة عمر بتضييق دائرة الخلافة القرشية عندما جعلها محصورة بين ستة رجال من قريش (اليعقوبي، تاريخ ، ج ٢، ص ١١١).

ويبدو أن رؤية عمر في حصرها بهؤلاء الستة لم تكن لقرشيتهم فحسب وإنما لكونهم رؤساء الناس وقادتهم وأن الأمر لا يكون إلا فيهم بحسب وجهة نظر عمر ذاته (ابن سعد ، الطبقات الكبرى، ج ٣، ص ١٨٤؛ الطبري، تاريخ، ج ٤، ص ٢٢٨؛ ابن عبد ربه ، العقد الفريد ، ج ٤، ص ٦٤) وبالتالي فإن عمر إنما حدد توجهات

العلاقة بين السلطة والرأي العام في العصر الراشدي

الرأي العام عندما عَلِمَ أن هؤلاء يمثلون رأي قريش وقريش هي المسؤولة عن الاختيار بحسب النظرية القرشية للخلافة كما يبدو أن حصرها فيهم ليس تضييقاً للنظرية فحسب، وإنما جعلت الرأي العام وكبار الصحابة يتفاعلون معها ما بقي واحد من هؤلاء الستة على قيد الحياة ، لأن عمر -برأي هؤلاء- لم يُدخل في الشورى إلا من تحل له الخلافة (اليعقوبي ، تاريخ، ج ٢، ص ١٢٩؛ ابن عبد ربه ، العقد الفريد، ج ٤، ص ٣٢١).

وبحسب أهم الروايات التي تحدثت عن مبايعة عثمان فإن عبد الرحمن بن عوف وبعد انسحابه من مجلس شورى الستة ومنحه حق اختيار احدهم، كان يستطلع آراء الصحابة ومن وافى المدينة من أمراء الأجناد وأشرف الناس وغيرهم، وبقي على هذا الحال ثلاثة أيام، وفي اليوم الأخير جمع أهل الشورى في المسجد الذي امتلأ بالناس، فقال: أيها الناس أشيروا عليّ، فقال عمار بن ياسر: إن أردت ألا يختلف المسلمون فبايع علياً، فقال المقداد: صدق عمار ، وقال ابن أبي سرح: إن أردت ألا تختلف قريش فبايع عثمان (الطبري، تاريخ، ج ٤، ص ٢٣١-٢٣٣).

وهذه الرواية في غاية الأهمية في بيان عدة أمور أبرزها: رغبة عبد الرحمن معرفة تطلعات الرأي العام وميوله، ومحاولة إشراكهم في تلك النقاشات ، إلا أن النقاش كان محتتماً بين أنصار الإمام علي (عليه السلام) الذين يرون فيه مرشح عامة المسلمين، وبين القرشيين الذين يرون أن حق اختيار الخليفة هو شأن قريش وفقاً لنظرية الخلافة القرشية ، إلا أن عبد الرحمن نفسه كان يرى رأي قريش في هذا الشأن، وهذا ما اتضح من رده على المقداد في المسجد بعد ان خطب الأخير خطبة ذكر فيها فضل علي (عليه السلام) وظلم قريش له ، فَرَدَّ عليه عبد الرحمن بقوله: وما أنت وذاك يا مقداد (المسعودي، مروج الذهب، ج ٢، ص ٢٧٨)، في إشارة إلى أن الخلافة شأن قرشي، كما يتضح من خطابات انصار الامام علي (عليه السلام)، المتكررة إنهم يُحملون (الأمة) مسؤولية السكوت عن ظلم قريش لآل بيت النبي (ﷺ) (اليعقوبي ، تاريخ ، ج ٢، ص ١١٣، ١١٩؛ المسعودي، مروج الذهب ، ج ٢ ، ص ٢٧٨)، وهذا يدل على رغبتهم في استنهاض الرأي العام ليأخذ دوره في مسألة تداول السلطة واختيار الخليفة.

إن اختيار عثمان ومبايعته بالخلافة جاءت لتؤكد مرة أخرى قوة وصلابة هذه النظرية مدعومة برغبة قريش باستبعاد الإمام علي (عليه السلام) لأسباب ذكرها علي (عليه السلام) بقوله: ان الناس ينظرون إلى قريش ، وقريش تنظر إلى بيتها فتقول: إن وُلِّيَ عليكم بني هاشم لم تخرج منهم أبداً، وما كانت في غيرهم من قريش تداولتموها بينكم (الطبري، تاريخ، ج ٤، ص ٢٣٣؛ ابن الاثير، الكامل في التاريخ، ج ٢، ص ٤٤٥).

وبوصول عثمان بن عفان إلى منصب الخلافة حدثت تطورات أدت إلى أقصاء الرأي العام بشكل نهائي، وهي تتعلق برؤية الأمويين إلى السلطة، فعندما طالبة الثوار بالتنازل عن الخلافة رفض عثمان مطلبهم لأن الخلافة برأيه قميص قمصه الله إياه (ابن سعد، الطبقات الكبرى، ج ٣، ص ٣٧)، وقد أشار عبد الله

العلاقة بين السلطة والرأي العام في العصر الراشدي

بن عمر على عثمان أن لا يخلع نفسه حتى لا تكون سنة (خليفة بن خياط، تاريخ خليفة ، ص ١٠٠) ، ويبدو أن موقف ابن عمر هذا نابع من رغبته بإبعاد العامة عن مسألة تغيير الخليفة، ويرى أحد الباحثين أن عثمان ربما وجد مسوغاً لسياسته في نظرية الحق الإلهي في السلطة ، فمن خلال هذا المفهوم بانتفاء دور الشعب في اختيار الحاكم أو محاسبته، كان عثمان يرفض أي شكل من أشكال الاحتجاج على سياسته (بيضون، من دولة عمر إلى دولة عبد الملك، ص ١٠٩).

ويبدو من مضمون الأحداث التاريخية أن الإمام علي (عليه السلام) وانصاره المقربون كانوا يميلون إلى إشراك الرأي العام في نقاشات استحقاق الخلافة، أوسع مما موجود في الرؤية القرشية للخلافة، وإن كانت من حيث المبدأ لا تتعداها من حيث النسب القرشي، فعندما هرع الناس لبيعة الإمام علي (عليه السلام) بعد مقتل عثمان قال لهم: ليس ذلك اليكم وإنما هو لأهل الشورى وأهل بدر (ابن قتيبة ، الإمامة والسياسة، ج ١، ص ٤٣؛ ابن عبد ربه، العقد الفريد، ج ٤، ص ٢٩٦)، بل أوسع من ذلك فدائرة الاختيار تشمل برأيه المهاجرين والأنصار (المنقري، وقعة صفين، ص ٢٩؛ الدينوري ، الأخبار الطوال، ص ٢٢٧)، بل تتعداها إلى جميع من حضر الحرمين من المهاجرين والأنصار، فإذا رضوا وسلّموا وجب على جميع الناس الرضا والتسليم (الدينوري ، الأخبار الطوال، ص ٢٠٨)، لأن الناس تبع للمهاجرين والأنصار، فهم شهود المسلمين في البلاد على ولايتهم وأمر دينهم (المنقري، وقعة صفين، ص ١٨٩؛ قارن: الطبري، تاريخ، ج ٤، ص ٣٣٣-٣٣٤)، ويتضح من هذه الروايات أن الإمام علي (عليه السلام) يرى ضرورة توسيع دائرة من يحق لهم ترشيح الخليفة ومبايعته، بعد أن اقتصر على ستة أشخاص عيّنتهم الخليفة عمر .

لكنها في رؤيته مشروطة، فالخيار لهم قبل البيعة، وعندما أرادوه على البيعة بعد مقتل عثمان قال لهم: لا تفعلوا ، فأني أكون وزيراً خيراً من أن أكون أميراً (البلاذري، انساب الأشراف، ج ٣، ص ١١؛ الطبري ، تاريخ ، ج ٤، ص ٤٢٧)، وأن هم تركوه و بايعوا غيره فهو كأحدهم (الشريف الرضي ، نهج البلاغة، ص ١٥٧-١٥٨)، فإذا ما وقعت البيعة فلا خيار وإنما على الإمام الاستقامة وعلى الرعية التسليم (الدينوري، الأخبار الطوال ، ص ٢٠١)، ويبدو واضحاً من أن رؤية الإمام علي (عليه السلام) للبيعة بأنه أراد إشراك الرأي العام -أو جزء كبير منه- عندما جعل من المهاجرين والأنصار ومن حضر الحرمين منهم ممثلين عن رأي عامة المسلمين لشهودهم الحدث واشترآهم فيه .

ومنذ وصول عثمان بن عفان إلى الخلافة بوصفه أول أموي يتولى هذا المنصب ، أخذت رؤية الأمويين تتضح ، فرغبتهم بحصر الملك ببني أمية والتي كان يدعو لها أبو سفيان (البلاذري، انساب الأشراف، ج ٥، ص ١٩). جاء معاوية بن أبي سفيان ونفذها عملياً وبذلك تحولت دائرة الاختيار من كونها

قرشية إلى حصرها في البيت الأموي، وبذلك تحولت الخلافة إلى ملكية وراثية وتم إقصاء الرأي العام بشكل نهائي.

ثالثاً: أهمية الرأي العام ومداراته في نظر السلطة:

لم يغفل الخلفاء أو المرشحون للخلافة عن أهمية الرأي العام - على الرغم من إقصائه عن نقاشات تداول السلطة - لذا حرصت السلطة على كسب تأييد الرأي العام و مداراته ، فبينما يتجلى الأول بالحرص على طلب البيعة العامة، يتضح الثاني - المداراة - في خطب الخلفاء بعد التولية، أو من خلال العديد من المواقف والمظاهر التي سنشير لأهمها.

أشارت إحدى الروايات إلى أن أبا بكر خطب بعد وفاة النبي (ﷺ) وطلب من الناس أن يدبروا أمرهم ، فناداه الناس من كل جانب: "تصبح وننظر في ذلك" (ابن أعمش، الفتوح، ج ١، ص ٣)، وبحسب سياق الرواية وظروفها يبدو أن مبادرة أبي بكر هذه كانت قبل اجتماع السقيفة ، وأضافت الرواية ذاتها ان الناس اجتمعوا في اليوم التالي من جميع جنابات المدينة يستمعون ما يكون من كلام المهاجرين والأنصار. ويتضح من هذه الرواية سرعة مبادرة أبي بكر في مخاطبة الرأي العام ومحاولة التقرب اليه وجعله بمثابة مصدر القرار الذي يقرر المصلحة العامة في عملية اختيار خليفة النبي (ﷺ)، ومما يُعزز هذه المبادرة هي مبادرة أبي بكر ذاته الذي خطب في الناس وردّ على عمر بن الخطاب عندما أصابهم الذهول بعد الكشف عن وفاة النبي (ﷺ) (ابن هشام ، السيرة النبوية ، مج ٢، ص ٥٥٠).

كما تتضح ايضاً مداراة الرأي العام الذي قد يُثار إذا ما تم الانتقام من سعد بن عبادة كانت هي السبب في الصفح عنه ، إذ لم يُبايع سعد لأبي بكر بعد ما جرى في السقيفة ما جرى، فأصر عمر على أبي بكر أن يأخذ منه البيعة ، فأشار عليهم بشير بن سعد بأنه لن يبايع حتى يُقتل وليس بمقتول حتى يُقتل معه ولده وأهل بيته وطائفة من عشيرته (الطبري، تاريخ، ج ٣، ص ٢٢٢)، وبالتالي فإن تركه أولى من إثارة عشيرته ضد الخليفة.

إن أوضح صورة للعلاقة بين السلطة والمجتمع آنذاك تتجلى في البيعة العامة فهي عبارة عن أخذ موافقة الرأي العام أو إقراره على تولية الخليفة ، وعادة ما يتلو تلك البيعة خطبة موجهة لعامة الجمهور هي الأخرى من مصاديق مداراة الرأي العام والتظاهر بإشراكه في عملية التولية وتقرير المصلحة العامة من خلال الاستماع لرأيه، بل أكثر من ذلك باستطاعته تقويم الخليفة ان زاغ عن طريق الحق، ففي خطبته بعد البيعة العامة قال أبو بكر: "إني قد وليت عليكم ولست بخيركم ، فإن استقمتم فاتبعوني، وإن زغت فقوموني" (الزبير بن بكار، الأخبار الموفقيات، ص ٥٧٩ ، اليعقوبي، تاريخ، ج ٢، ص ٨٦)، وقول عمر بن الخطاب

العلاقة بين السلطة والرأي العام في العصر الراشدي

بعد التولية بأنه لا يعدوا كأي رجل من المسلمين (اليقوي ، تاريخ، ج ٢، ص ٩٥)، وبذلك يمكن اعتبار خطبة أبي بكر هذه بمثابة أول دعوة رسمية لإشراك الرأي العام في تقويم سلوك الخليفة ، أو اطلاعه على رؤيته في قيادة الأمة.

وبلغ من أهمية تلك الخطب أن الخلفاء أو أعوانهم كانوا يُعدون لها العدة، ويختارون ألفاظها بدقة، وهذا ما أشار إليه عمر بن الخطاب في حديثه آخر أيام خلافته عن دوره في السقيفة، وكيف أنه قد أعدّ في نفسه مقالة أعجبهت ليقدمها بين يدي أبي بكر (ابن هشام، السيرة النبوية ، مج ٢، ص ٥٥٣)، ومما يؤكد هذا الاهتمام قول الخليفة عثمان بن عفان بعد مبايعته بالخلافة إذ أراد أن يخطب في الناس فأرتج عليه ، فقام ملياً لا يتكلم ، ثم قال: "إن أبا بكر وعمر كانا يعدّان لهذا المقام مقالاً" (اليقوي، تاريخ، ج ٢، ص ١١٣)، ويتضح من كلام عثمان مدى اهتمام الخلفاء من قبله باختيار وانتقاء الكلام المناسب للمناسبة وللرأي العام.

وفي حادثة أخرى تتضح مسألة مداراة الرأي العام وضرورة مراعاته ليس للتقرب منه وحسب، وإنما ضرورة مُراعاة مستوى الفهم والدراية والنضج مخافة من عدم استيعاب الخطاب الموجه إليه، ففي حوار طويل دار بين الخليفة عمر وعبد الرحمن بن عوف حاول الأخير ثني الخليفة عن عزمه الحديث إلى الجمهور عن كيفية اختيار ابي بكر في السقيفة - وكان ذلك بعد ان تناها إلى مسامح عمر كلام مفاده أن هناك من ينتظر موت عمر ليختار خليفة بعده - وبحسب رأي عبد الرحمن أن مخاطبة الجمهور وفي موسم الحج تحديداً - كما كان ينوي عمر - فيها من الخطورة الشيء الكثير إذ أن موسم الحج يجمع رعاك الناس وغوغاءهم، وهم الذين يغلبون على القرب من الخليفة حين يقوم في الناس فلا يفهموا مقاصد كلامه ولا يعوه ولا يضعوه على مواضعه، وواصل عبد الرحمن نصيحته للخليفة فأشار عليه بأن يتحدث بما يريد في المدينة بعد عودته من الحج، لأن المدينة دار السنة وفيها أهل الثقة وأشرف الناس ويسمع أهل الفقه مقالته ويضعوها على مواضعها. (ابن هشام ، السيرة النبوية، مج ٢، ص ٥٥١-٥٥٢؛ البخاري ، صحيح البخاري، ص ١٢٠٦-١٢٠٧)، وبحسب الرواية ذاتها فإن عمر استجاب لنصيحة عبد الرحمن وقال مقالته في المدينة فور وصوله إليها. وهذه الحادثة في غاية الأهمية إذ يتضح من خلالها إدراك عبد الرحمن بن عوف خطورة عدم مراعاة الرأي العام ، ووجوب مراعاة الجمهور المخاطب وتقدير مستوى فهمه ونضجه للأحداث لتقادي حدوث نتائج عكسية لما أراده الخليفة فيما لو انتشر هؤلاء في البلاد وكوّنوا رأياً عاماً مختلف من حيث المعنى والدلالة.

رابعاً: دور الرمز في صناعة الرأي العام:

لعب الرمز دور هاماً في التاريخ الإسلامي لاسيما في المدة موضوع البحث، وذلك لاحترام المسلمين لرموزهم سواء كان ذلك الرمز شخصية أو فكرة أو كتاب مقدس ، أو غير ذلك ، وغالباً ما تحول الالتفاف حول الرمز إلى ولادة أفكار جديدة أو فرقة جديدة ، وكثيراً ما لعبت الخصومة السياسية أو العقديّة دورها في التعصب للرمز وهذا بطبيعة الحال زاد من انقسام الرأي العام، ومصادر الفرق والعقائد الإسلامية فيها العديد من الأمثلة على ذلك.

وقد نلاحظ في التجربة الإسلامية أن المعارضة في الغالب هي التي تميل إلى إيجاد الرمز والالتفاف حوله، دعماً منها لحججها على الخصوم ، وهذا ما اتضح منذ أول معارضة في تاريخ التجربة الإسلامية إذ انطلق الإمام علي (عليه السلام) عن منطلقات عديدة لإثبات أحقيته بالخلافة، منها أحاديث النبي (ﷺ) فيه ومواقفه معه (للمزيد عن هذا الموضوع ينظر: الكراوي، أشكال انتقال السلطة، ص ٢٥-٥٣)، والتي أراد النبي (ﷺ) من خلالها - بحسب مضمون الكثير من الأحاديث والروايات - تهيئة الأجواء وصناعة رأي عام لاستخلاف الإمام علي (عليه السلام)، وعلى الرغم من أنها قامت بالغرض إذ كان المهاجرين والأنصار لا يشكّون أن علياً هو صاحب الأمر بعد النبي (ﷺ)، إلا ان انشغال بني هاشم بأمر النبي (ﷺ) بعد وفاته ، وسرعة مبادرة ابي بكر وعمر وحضورهم اجتماع السقيفة جعلت الأمور تسير في مصلحة أبي بكر الذي بويع آنذاك. (الزبير بن بكار ، الأخبار الموفيات، ص ٥٨٠؛ اليعقوبي ، تاريخ ، ج ٢، ص ٨٤).

ولتدعيم موقفه المعارض لبيعة ابي بكر، ولإثبات أحقيته بالخلافة لم يغفل الإمام علي (عليه السلام) عن رمزية ومكانة السيدة فاطمة بنت النبي (ﷺ) وولديه الحسن والحسين (عليهما السلام) لمحاولة كسب تأييد الرأي العام مع معارضته للسلطة ، فكان ينتقل بين أحياء المدينة حاملاً معه زوجته وولديه (سليم بن قيس ، كتاب سليم ، ص ١٤٦؛ ابن قتيبة ، الامامة والسياسة ، ج ١، ص ١٦؛ الجوهري ، السقيفة وفدك ، ص ٦٣)، ولم تتوان السيدة فاطمة في إظهار مظلوميتها وأحقية بعلمها بخلافة النبي (ﷺ) (الجوهري، السقيفة وفدك ، ص ٩٩-١٤٨)، وقد هجرت أبا بكر ولم تكلمه حتى ماتت (البخاري، صحيح البخاري، ص ٧٤٥؛ الطبري، تاريخ، ج ٣، ص ٢٠٨).

وعلى الرغم من عدم تجاوب الناس مع الإمام علي (عليه السلام) في قضية المطالبة بحقه بالخلافة، فإن بعض الروايات تؤكد أهمية رمزية وجود السيدة فاطمة (عليها السلام) إلى جانبه إذ ذكرت إحدى هذه الروايات ما نصه: "وكان لعلي وجه من الناس حياة فاطمة ، فلما توفيت فاطمة انصرف وجه الناس عن علي" (الطبري، تاريخ ، ج ٣، ص ٢٠٨؛ ابن ابي الحديد، شرح نهج البلاغة ، ج ٢، ص ٢٧٣)، كما يتضح تأثير الرأي العام على قرار الإمام علي (عليه السلام) بعد وفاتها. وفقدانه لرمزية وجودها إلى جانبه، إذ تربط بعض الروايات ربطاً

العلاقة بين السلطة والرأي العام في العصر الراشدي

مباشراً بين وفاتها وبين بيعته لابي بكر ففي رواية الزهري حين سأله رجل قائلاً: أفلم يبايعه علي ستة أشهر؟ قال: لا، ولا أحد من بني هاشم حتى بايعه علي، "فلما رأى علي انصراف وجوه الناس عنه ضرع إلى مصالحة ابي بكر" (الطبري، تاريخ، ج ٣، ص ٢٠٨).

و تستمر رواية الزهري في بيان موقف الرأي العام من بيعة الإمام علي (عليه السلام) لأبي بكر وتفاعله مع هذا الحدث، ويتضح من مضمونها أن علياً (عليه السلام) بايع عندما ماتت فاطمة (عليها السلام) ورأى انصراف الناس عنه، فشر ببيعته المسلمون وقالوا: "أصبحت وأحسننت"، فكان الناس قريباً إلى علي حين قارب الحق والمعروف" (البخاري، صحيح البخاري، ص ٧٤٥؛ الطبري، تاريخ، ج ٣، ص ٢٠٩)، وهذه الرواية وإن جاءت في سياق الحديث عن البيعة إلا أنها أشارت في مضمونها إلى رمزية وجود السيدة فاطمة (عليها السلام) ودورها في الدفاع عن أحقية الإمام علي (عليه السلام) بالخلافة، فماتتها أدى إلى اضطراب الامام علي (عليه السلام) للركون إلى البيعة.

ويبدو أن مكانة وأهمية الرمز كانت مرتبطة بالدور المناط به، فكلما كان الدور صعباً يتطلب وجود رمز على قدر كبير من الأهمية ليتمكن من صياغة رأي عام مضاد، وهذا ما مثله تاريخياً معارضة عائشة وطلحة والزبير لبيعة الإمام علي (عليه السلام) بالخلافة، فعلى الرغم من أن بيعته كانت مختلفة من حيث مشاركة واختيار عامة المسلمين فضلاً عن المهاجرين والأنصار (ابن سعد، الطبقات الكبرى، ج ٣، ص ١٩) فإن أية معارضة لخلافته بحاجة إلى وجود رمزية لها من التأثير في الرأي العام بما يتناسب مع الحدث، وهذا ما وجده طلحة والزبير وغيرهم في شخص عائشة زوج النبي (ﷺ) بما تحمله من رمزية كبيرة، فأقنعها بالخروج معهم إلى البصرة بمن تبعهم من أهل الحجاز تحت ذريعة الطلب بدم عثمان، وقالوا لها: إن أهل البصرة لو قد رأوك لكانوا جميعاً يداً واحدة معك، فأجابتهم إلى الخروج، فسارت والناس حولها يميناً وشمالاً (الدينوري، الأخبار الطوال، ص ٢٠٦)، ويبدو أن عائشة كانت تدرك عواقب عملها هذا لذا طلبت من أم سلمة زوج النبي (ﷺ) الخروج معها، أو أنها أرادت من هذه الخطوة زيادة التأثير في الرأي العام فيما لو خرجت معاً، لكن أم سلمة رفضت، فسارت عائشة إلى البصرة في خلق عظيم (اليقوي، تاريخ، ج ٢، ص ١٢٥).

لعبت عائشة الدور المناط بها فور وصولها البصرة، إذ كانت تزور الرافضين الانضمام إلى صفوفهم في بيوتهم لإقناعهم، مستغلة رمزيتها كونها أحد أمهات المؤمنين، فبعد أن رفض كعب بن سور -أحد وجهاء البصرة- الانضمام إليهم أتته عائشة إلى منزله، فأجابها، وقال: "أكره ألا أجيب أُمي"، فكان مع عائشة ومعه لواء الأزدي وميمنة الجيش (الدينوري، الأخبار الطوال، ص ٢٠٧، ٢١٠)، وكان لوجودها في صفوف المعارضة دور هام وأثر كبير و سبب حرجاً للطرف الآخر، فعندما جاء عمار بن ياسر إلى

الكوفة ليستتهض أهلها خطب قائلاً: أما والله أني لأعلم أنها زوجته -يعني عائشة زوج النبي (ﷺ)- ولكن الله ابتلاكم بها لتتبعوه أو إياها (خليفة بن خياط ، تاريخ خليفة، ص ١١٠) ، وهذا يدل على وجود تردد من قبل الناس لمقاتلة عائشة ومن معها.

قدمت الروايات التاريخية وصفاً دقيقاً لرمزية عائشة وهي على ظهر الجمل الذي تحول إلى عنوان كبير سُميت المعركة بأسمه ليس لشيء سوى رمزية عائشة ، فكان صمود المعارضة في تلك المعركة مرتبطاً بوجود عائشة على جملها الذي سقط حوله الآلاف دفاعاً عنها، حتى صار الجمل كالقنفة من كثرة النبال، ولم ينهزموا إلا بسقوطه (خليفة بن خياط، تاريخ خليفة ، ص ١١٤؛ اليعقوبي، تاريخ ، ج ٢، ص ١٢٦)، فعندما سقط الجمل أدركت المعارضة خسارتها لأهم رمز كان يحرض الرأي العام للوقوف إلى جانبهم.

اتخذ معاوية بن أبو سفيان الذريعة ذاتها لإعلان معارضته لخلافة الإمام علي (عليه السلام) ، إلا أنه كان أكثر مكرراً في تحريض الناس ، كما أن المطالبة بدم عثمان كانت بالنسبة لمعاوية حق شخصي لصلة القرابة بينهما ، وقد اجتهد معاوية في تأصيل هذا الأمر في أذهان أهل الشام خاصة، فمعاوية الذي كان يخطط لاغتنام فرصة المطالبة بدم عثمان وهو لم يزل على قيد الحياة، الأمر الذي أدركه عثمان بنفسه (البلاذري، انساب الأشراف، ج ٥ ، ص ٤٣)، لم يدخر جهداً بعد أن تحقق له ما يريده وأصبح ولياً لدم عثمان في نظر أهل الشام على وجه التحديد، فبعد مقتل عثمان أصبح قميصه الذي قُتل فيه رمزاً لتحريض الناس على الخليفة ، إذ كان قميصه المملوح بالدم يُعرض على منابر الشام وحوله الآلاف خاضعي لحاهم بدموعهم وقد عاهدوا الله ان يأخذوا بثأره (الدينوري، الأخبار الطوال، ص ٢٠٤) ، ومنذ ذلك الحين أصبح مصطلح (قميص عثمان) يدل على التحريض للأخذ بالثأر (البعليكي ، المورد الحديث ، ص ١٤١).

وقد استطاع معاوية لطول مكوثه في الشام والياً عليها من تكوين جمهور كبير مؤيد له ، وكان يُهدد كبار الصحابة بهذا الجمهور فُبيل مقتل عثمان، بأن هذا الجمهور لا يعرف فضلهم وسابقتهم (ابن قتيبة، الامامة والسياسة، ج ١، ص ٢٩)، ومن أجل تعبئة الرأي العام في بلاد الشام أقترح عمرو بن العاص على معاوية أن لا يدعو أهل الشام لمبايعته بالخلافة قبل أن يقنعهم بأن علياً حرض على قتل عثمان، ومن أجل هذه المهمة أشار عليه أن يقوم بها شرحبيل بن السمط الكندي لكونه رأس أهل الشام، فكتب إلى شرحبيل وأقام رجالاً في طريقه يخبرونه بأن علياً قتل عثمان، وكان على ذلك الحال حتى دخل على معاوية مغضباً وطلب منه المطالبة بثأر عثمان، فكلفه معاوية بمهمة تأليب الرأي العام على علي، فكان شرحبيل يسير في مدن الشام مدينة بعد مدينة يحرضهم على علي، فأجابته الناس إلى ذلك (المنقري ، وقعة صفين، ص ٤٤-٤٧؛ الدينوري، الأخبار الطوال، ص ٢٣١-٢٣٢)، ويتضح من هذه الروايات ما لعبته دعاية

العلاقة بين السلطة والرأي العام في العصر الراشدي

قميص عثمان في نفوس أهل الشام ، وحيلة عمرو بن العاص ومعاوية في تعبئة الرأي العام الشامي لمواجهة شرعية الخلافة، وإظهار التمرد الشامي بمظهر المطالبة بدم الخليفة المقتول.

برز دور الرمز مرة أخرى عند الحاجة اليه ، ففي الأيام الأخيرة من حروب صفين وعندما كانت كفة المعركة تميل لصالح الامام علي (عليه السلام) وبانت هزيمة جيش الشام دبّر عمرو بن العاص ومعاوية مكيدة رفع المصاحف والدعوة إلى وقف الحرب، وعلى الرغم من تحذير الإمام علي (عليه السلام) لجيشه من هذه المكيدة إلا أنها فعلت فعلها في جيش الخليفة ، وقد تحدثت بعض الروايات عن أثرها بأن زهاء عشرون ألفاً جاؤوا إلى الإمام علي (عليه السلام) مقتنعين في الحديد وسيوفهم على عواتقهم، ومعهم عصابة القراء الذين أصبحوا خوارج فيما بعد ، ونادوه باسمه لا بإمرة المؤمنين: يا علي ، أجب القوم إلى كتاب الله إذا دُعيت اليه، وإلا قتلناك كما قتلنا ابن عفان (المنقري، وقعة صفين، ص ٤٨٩؛ المسعودي، مروج الذهب ، ج ٢، ص ٣١٣).

يتضح من مكيدة رفع المصاحف ونتائجها أثرها الكبير في تشتيت جيش الخليفة ، وكيف تحولت المصاحف إلى رمز استطاع قلب موازين المعركة لصالح معاوية الذي لم يكن يطمح حينها بأكثر من إيقاف القتال بعد أن أصبحت هزيمته محققة ، وسواء كانت استجابة جمهور كبير في معسكر الإمام علي (عليه السلام) لهذه الخديعة من أجل الاحتكام لكتاب الله أو لأسباب أخرى إلا أن النتيجة واحدة وهي تشتت الرأي العام في معسكر أهل العراق بسبب رمزية المصحف لأن استمرار الحرب في نظرهم كان يعني مخالفة صريحة لكتاب الله.

الخاتمة:

- كانت مسألة تداول السلطة على الدوام أحد أهم أسباب انقسام المسلمين ، إذ لم تكن هناك آلية ثابتة لانتقال السلطة في التجربة التاريخية، وهذا ما سبب شرخاً ، أو وُلد انقساماً جديداً مع كل تجربة لانتقال السلطة.
- منذ البداية انحصرت السلطة ومن يحق له النقاش في أمورها بيد العصابة القرشية تحت عنوان الخلافة القرشية ، وتحت هذا العنوان تم إقصاء الرأي العام عن التدخل بأمور السلطة وكيفية تداولها.
- على الرغم من إقصاء الرأي العام إلا أن السلطة لم تغفل عن أهمية الرأي العام ولذلك هي بحاجة دائمة على كسب وده ، وهذا ما ظهر في مناسبات عديدة ومن مصاديقه البيعة العامة.
- حرصت السلطة على مداراة الرأي العام، ومحاولة احتوائه وعدم استفزازه ، وهذا ما ظهر في مضامين خطب الخلفاء بعد التولية ، وغيرها من المناسبات التي يظهر من خلالها الدقة في اختيار الكلام، ومراعاة مستوى النضج للجمهور المُخاطب.

العلاقة بين السلطة والرأي العام في العصر الراشدي

- لعب الرمز دوراً كبيراً في صياغة الرأي العام ، وعادة ما يتعلق الأمر بالقيمة المعنوية للرمز ذاته، أو الجهة التي تستخدم الرمز وتستثمره لتحقيق أهدافها.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المصادر:

- ابن الاثير: عز الدين أبي الحسن علي بن محمد بن محمد عبد الكريم (ت ٦٣٠ هـ / ١٢٣٣ م) .
 ١. الكامل في التاريخ ، حققه واعتنى به : عمر عبد السلام تدمري ، دار الكتاب العربي، (بيروت ٢٠١٠م).
 - الاشعري : أبو الحسن علي بن اسماعيل (ت ٣٢٤ هـ / ٩٣٥ م) .
 ٢. مقالات الاسلاميين واختلاف المصلين ، تحقيق وشرح: نواف الجراح، دار صادر ، ط٢ ، (بيروت ٢٠٠٨م).
 - ابن اعثم : أبو محمد احمد بن اعثم الكوفي (ت نحو سنة ٣١٤ هـ / ٩٢٦ م) .
 ٣. الفتوح ، طبع بمطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية ، (حيدر اباد ١٩٦٨ م) .
 - البخاري : أبو عبد الله محمد بن اسماعيل (٢٥٦ هـ / ٨٦٩ م) .
 ٤. صحيح البخاري ، دار صادر ، (بيروت د.ت) .
 - البلاذري : احمد بن يحيى بن جابر (ت ٢٧٩ هـ / ٨٩٢ م) .
 ٥. انساب الأشراف ، تحقيق : سهيل زكار و رياض زركلي ، دار الفكر ، (بيروت ١٩٩٦ م) .
 ٦. فتوح البلدان ، وضع حواشيه : عبد القادر محمد علي ، دار الكتب العلمية ، (بيروت ٢٠٠٠م).
 - الترمذي : محمد بن عيسى بن سورة (ت ٢٩٧ هـ)
 ٧. سنن الترمذي ، دار احياء التراث ، (بيروت د.ت) .
 - الجاحظ : أبو عثمان عمرو بن بحر (ت ٢٥٥ هـ / ٨٦٨ م) .
 ٨. البيان والتبيين ، تحقيق : فوزي عطوي ، دار صعب ، (بيروت د.ت) .
 - ابن الجوزي : جمال الدين ابن فرج عبد الرحمن بن علي (ت ٥٩٧ هـ / ١٢٠٠ م) .
 ٩. المنتظم في تاريخ الملوك والامم ، دراسة وتحقيق ، محمد عبد القادر عطا ومصطفى عبد القادر عطا ، دار الكتب العلمية ، ط٣ ، (بيروت ٢٠١٢ م) .
 - الجوهري : احمد بن عبد العزيز (ت ٣٢٣ هـ)

العلاقة بين السلطة والرأي العام في العصر الراشدي

١٠. السقيفة وفدك (رواية عز الدين عبد الحميد بن ابي الحديد) ، تحقيق : محمد هادي الاميني ، دار الاضواء ، ط٢ ، (بيروت ١٩٩٣) .
- الحاكم النيسابوري : أبو عبد الله محمد بن عبد الله (ت ٤٠٥هـ / ١٠١٤م) .
١١. المستدرک على الصحيحين ، دار المعرفة ، ط٢ ، (بيروت ٢٠٠٦م) .
- ابن أبي الحديد : أبو حامد عبد الحميد بن هبة الله (ت ٦٥٦هـ / ١٢٥٨م) .
١٢. شرح نهج البلاغة ، قدم له وعلق عليه : حسين الاعلمي ، مؤسسة الاعلمي ، ط٢ ، (بيروت ٢٠٠٤م) .
- خليفة بن خياط : أبو عمرو خليفة بن خياط بن ابي هبيرة (ت ٢٤٠هـ) .
١٣. تاريخ خليفة بن خياط ، راجعه وضبطه : مصطفى نجيب فؤاز وحكمت كشلي فؤاز ، دار الكتب العلمية ، (بيروت ١٩٩٥م) .
- الدينوري : أبو حنيفة احمد بن داوود (ت ٢٨٢هـ / ٨٩٥م) .
١٤. الأخبار الطوال ، قدم له : عصام محمد ، دار الكتب العلمية ، (بيروت ٢٠٠١م) .
- الزبير بن بكار : أبو عبد الله الزبير بن بكار بن عبد الله (ت ٢٥٦هـ / ٨٦٩م) .
١٥. الأخبار الموفقيات ، تحقيق : سامي مكي العاني ، عالم الكتب ، ط٢ (بيروت ١٩٩٦م) .
- ابن سعد : محمد بن سعد بن منيع (ت ٢٣٠هـ / ٨٤٤م) .
١٦. الطبقات الكبرى ، اعد فهارسها : رياض عبد الله عبد الهادي ، دار احياء التراث العربي ، (بيروت ١٩٩٦م) .
- سليم بن قيس : أبو صادق سليم بن قيس الهلالي العامري الكوفي (ت ٧٦هـ / ٦٩٥م) .
١٧. كتاب سليم بن قيس ، تحقيق : محمد باقر الانصاري الزنجاني ، دار الحوراء ، ط٢ ، (بيروت ٢٠٠٩م) .
- الشريف الرضي : محمد بن الحسين بن موسى (ت ٤٠٦هـ / ١٠١٥م) .
١٨. نهج البلاغة ، شرح : محمد عبده ، دار القارئ ، ط٣ ، (بيروت ٢٠١٢م) .
- الصدوق : محمد بن علي بن الحسين بن بابويه (ت ٣٨١هـ / ٩٩١م) .
١٩. علل الشرائع ، تحقيق : دار القارئ ، ط٢ ، (بيروت ٢٠١٥م) .
- الطبري : أبو جعفر محمد بن جرير (ت ٣١٠هـ) .
٢٠. تاريخ الرسل والملوك ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف ، ط٦ ، (القاهرة ٢٠٠٩م) .
- ابن الطقطقي : محمد بن علي بن طباطبا (ت ٧٠٩هـ / ١٣٠٩م) .
٢١. الفخري في الآداب السلطانية والدول الإسلامية ، دار صادر ، (بيروت د.ت) .

العلاقة بين السلطة والرأي العام في العصر الراشدي

- ابن عبد ربه : أبو عمر احمد بن محمد (ت ٣٢٨ هـ / ٩٣٩ م) .
٢٢. العقد الفريد ، تحقيق : بركات يوسف هبّود ، دار الارقم بن ابي الارقم ، (بيروت ١٩٩٩م).
- ابن قتيبة : عبد الله بن مسلم بن قتيبة (ت ٢٧٦ هـ / ٨٨٩ م) .
٢٣. الإمامة والسياسة ، دار الكتب العلمية ، ط ٣ (بيروت ٢٠٠٩ م) . المعارف ، دار الكتب العلمية ، ط ٢ ، (بيروت ٢٠٠٣ م) .
- القمي : ابو الحسن علي بن ابراهيم (من اعلام القرن الثالث الهجري) .
٢٤. تفسير القمي ، مؤسسة الاعلمي ، (بيروت ٢٠٠٧ م) .
- ابن كثير : أبو الفداء اسماعيل بن عمر (ت ٧٧٤ هـ / ١٣٧٢ م) .
٢٥. البداية النهاية ، تحقيق : احمد جاد ، دار الحديث ، (القاهرة ٢٠٠٦ م) .
- الكليني : محمد بن يعقوب (ت ٣٢٩ هـ / ٩٤٠ م) .
٢٦. اصول الكافي ، منشورات الفجر ، (بيروت ٢٠٠٧ م) .
- الماوردي : علي بن محمد بن حبيب (ت ٤٥٠ هـ) .
٢٧. الاحكام السلطانية ، ضبطه وصححه : احمد عبد السلام ، دار الكتب العلمية ، ط ٣ ، (بيروت ٢٠٠٦ م) .
- مؤلف مجهول : (من القرن الثالث الهجري)
٢٨. اخبار الدولة العباسية ، تحقيق : عبد العزيز الدوري و عبد الجبار المطليبي ، دار الطليعة ، (بيروت ١٩٧٠ م) .
- المسعودي : أبو الحسن علي بن الحسين بن علي (ت ٣٤٦ هـ / ٩٥٧ م) .
٢٩. التنبيه والاشراف ، دار ومكتبة الهلال ، (بيروت ١٩٩٣ م) .
٣٠. مروج الذهب ومعادن الجوهر ، تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد ، دار الانوار ، (بيروت ٢٠٠٩ م) .
- المفيد : محمد بن محمد بن نعمان (ت ٤١٣ هـ / ١٠٢٢ م) .
٣١. اوائل المقالات ، دار الكتاب الاسلامي ، (بيروت ١٩٨٣ م) .
- مسلم : ابو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري (ت ٢٦١ هـ) .
٣٢. صحيح مسلم ، دار صادر ، (بيروت د.ت) .
- المنقري : نصر بن مزاحم (ت ٢١٢ هـ / ٨٢٧ م) .
٣٣. وقعة صفين ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، دار الاندلس ، (بيروت ٢٠١٠) .
- النسائي : ابو عبد الرحمن احمد بن شعيب .

العلاقة بين السلطة والرأي العام في العصر الراشدي

٣٤. خصائص الامام علي ، تحقيق : ابو إسحاق الحويني الأثري، دار الكتب العلمية، (بيروت د.ت).
- النوبختي : الحسن بن موسى (من اعلام القرن الثالث الهجري) .
٣٥. فرق الشيعة ، صححه وعلق عليه : محمد صادق آل بحر العلوم ، المطبعة الحيدرية ، (النجف الاشرف ١٩٣٦ م) .
- ابن هشام : عبد الملك بن هشام بن ايوب (ت ٢١٨ هـ)
٣٦. السيرة النبوية ، تحقيق : مصطفى السقا و ابراهيم الابياري وعبد الحفيظ شلبي ، دار المعرفة، ط٧ ، (بيروت ٢٠٠٩ م) .
- اليعقوبي : احمد بن اسحاق بن جعفر بن وهب بن واضح ، (ت بعد سنة ٢٩٢ هـ) .
٣٧. تاريخ اليعقوبي ، علق عليه ووضع حواشيه : خليل المنصور ، دار الزهراء ، (قم ٢٠٠٩ م)
- ابو يعلى : محمد بن الحسين الفراء (ت ٤٥٨ هـ)
٣٨. الاحكام السلطانية ، صححه وعلق عليه : محمد حامد الفقي ، دار الكتب العلمية ، ط٢ ، (بيروت ٢٠٠٦ م).

ثانياً: المراجع:

- ابراهيم محمود
٣٩. الفتنة المقدسة عقلية التخاصم في الدولة العربية الاسلامية ، رؤية للنشر والتوزيع ، (القاهرة ٢٠١٦ م).
- البعلبكي: منير ورمزي منير البعلبكي
٤٠. المورد الحديث ، دار العلم للملايين ، (بيروت ٢٠٠٨ م).
- بيضون : ابراهيم
٤١. من دولة عمر إلى دولة عبد الملك ، مطبعة كلها ، (قم ٢٠٠٦ م) .
- مصطفى حلمي
٤٢. نظام الخلافة في الفكر الاسلامي ، دار الكتب العلمية ، (بيروت ٢٠٠٤ م) .

ثالثاً: الرسائل والاطاريح:

- الكرعوي: علي دهش
٤٣. أشكال انتقال السلطة في الدولة العربية الإسلامية حتى نهاية العصر الأموي ، أطروحة دكتوراه ، كلية الآداب - جامعة الكوفة (النجف ٢٠١٨ م).